

Distr.: General
6 July 2006
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٨٧ (نون) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: تدابير بناء الثقة
على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الدول
٢	باكستان
٥	بولندا
٧	بوليفيا
٨	سورينام
١١	موريشيوس

* A/61/50 و Corr.1.



أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، القرار ٦٤/٦٠ المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، الذي أهابت بموجبه، ضمن أمور أخرى، بالدول الأعضاء أن تمتنع، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن تتبع الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن من خلال المشاورات والحوارات الدائمة، مع الحرص في الوقت ذاته على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية الدول على الامتثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافا فيها. وشجعت أيضا الجمعية تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية الرامية إلى بناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، من أجل تجنب نشوب الصراعات ومنع اندلاع أعمال القتال بشكل غير مقصود أو عرضي. وطلبت الجمعية من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسنتين تقريرا يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التقرير مقدم استجابة للطلب المذكور.

٢ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وجهت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تلتبس فيها منها تقديم آرائها في هذا الشأن. وترد في الفرع الثاني أدناه الردود التي وصلت حتى الآن. وستصدر في شكل إضافات إلى التقرير الحالي أي ردود أخرى تصل فيما بعد.

ثانيا - الردود الواردة من الدول

باكستان

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - يشدد قرار الجمعية العامة ٦٤/٦٠ المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي" الذي اتخذ بالإجماع على أن الهدف من بناء هذه التدابير هو المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستويات التسلح. ويشجع القرار أيضا على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة من أجل تجنب نشوب الصراعات ومنع اندلاع أعمال القتال بشكل غير مقصود وعرضي.

٢ - ومن شأن تلك التدابير الإسهام كثيرا في تعزيز السلام والأمن وفي تعزيز الثقة فيما بين الدول. بيد أنه سيكون من المفيد طرح الأسئلة الوجيهة القليلة التالية والإجابة عليها بصورة منطقية ليتسنى الوقوف تماما على مدى الحاجة إلى هذه التدابير، وإلى المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها، والشروط اللازمة لتأمين فعاليتها، ودور المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة في ذلك.

ما الداعي إلى اعتماد تدابير بناء الثقة؟

- ٣ - فيما يلي الأسباب المنطقية التي تستدعي اعتمادها:
- تشكل التوترات القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي المصدر الرئيسي لانعدام الاستقرار؛
 - تسهم التوترات الإقليمية في سباق التسلح، مما يؤدي، ليس فحسب إلى تهديد السلام والأمن الدوليين، بل أيضا إلى نسف الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح؛
 - تعرقل التوترات الإقليمية وسباق التسلح تسوية المنازعات بالطرق السلمية وتشجيع الفقر وتثير مشاعر اليأس والغضب. ويمثل شراء الترسانات العسكرية، دونما حاجة أمنية مشروعة، السبب الأول في إضعاف الاقتصاد؛
 - إذا ما خفف من هذه التوترات من خلال تدابير بناء الثقة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، فستستطيع الدول توجيه مواردها وطاقاتها إلى النهوض بسكانها اجتماعيا واقتصاديا. ومن شأن ذلك النهج أن يكمل الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لأن معظم المخاطر التي تهدد السلام والأمن في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة إنما هي ناشئة فيما بين دول تقع في منطقة أو منطقة دون إقليمية واحدة؛
 - للتدابير الفعالة لترع السلاح وتحديد الأسلحة، والتي تؤدي مباشرة إلى الحد من القدرة العسكرية أو خفضها، قيمة كبيرة في بناء الثقة.

ما هي المبادئ التي ينبغي أن تشكل أساسا لتدابير بناء الثقة؟

- ٤ - ينبغي اتخاذ تدابير بناء الثقة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبخاصة المبادئ التالية:
- تسوية المنازعات بالطرق السلمية عملا بالفصل السادس؛

- الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛
- المساواة في السيادة بين الدول ومنح حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة لاحتلال أجنبي أو سيطرة أجنبية.

ما هي الشروط التي تكسب تدابير بناء الثقة أقصى قدر من الفعالية؟

- ٥ - تتحقق أقصى فعالية لتدابير بناء الثقة في الأحوال التالية:
 - اقتران تدابير بناء الثقة بجهود جادة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ذلك أن الفائدة من تدابير بناء الثقة ستظل محدودة إن لم يتحقق تقدم صوب القضاء على الأسباب الكامنة المثيرة لأجواء المنازعات وانعدام الثقة القائمة بين الدول؛
 - توافر النية الصادقة والرغبة الحقيقية في التخفيف من حدة التوتر وتسوية المنازعات بالطرق السلمية؛
 - القيام في مناطق التوترات والصراعات بفتح باب المشاورات والحوار دون شروط مسبقة؛
 - الاستعانة بتدابير بناء الثقة في إدارة الصراعات بما يؤدي إلى تسويتها؛
 - ضبط النفس وبخاصة في شراء الأسلحة. ذلك أن شراء الأسلحة ومنظوماتها بأعداد ضخمة من جانب دولة من دول منطقة ما أو من الدول الأطراف في اتفاقات تدابير بناء الثقة من شأنه أن يشكل تطورا مزعزعا للاستقرار ينسف عملية تدابير بناء الثقة؛
 - وقف سباق التسلح الإقليمي من خلال تحقيق الأمن بأدنى مستويات التسلح؛
 - أن تشجع تدابير بناء الثقة المحافظة على التوازن العسكري بين دول المنطقة من حيث شراء مختلف منظومات الأسلحة وتطويرها ونشرها؛
 - الامتناع الصارم لما تدخل فيه الدول طرفا من اتفاقات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والدولية؛

- توخي نهج شامل يعتمد تدابير بناء الثقة في كل من المجال السياسي والعسكري والاقتصادي والإنساني والثقافي؛
- قيام بلدان كل منطقة مباشرة بتحديد المجموعة الملائمة من شتى أنواع تدابير بناء الثقة.

بولندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - تظطلع السياسة البولندية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية بدور مهم في السياسة الأمنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فبولندا طرف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وقد حققت المعاهدة المذكورة توازنا مأمونا وثابتا بين القوات المسلحة التقليدية في أوروبا أساسه التعاون السلمي. لذا أصبحت حجر الزاوية للأمن والاستقرار في أوروبا وستظل كذلك، حيث إنها تحد من التوترات الناشئة عن تكديس الأسلحة من خلال تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي، وتحقيق مزيدا من الاستقرار من خلال بناء تدابير الثقة بين الدول الأطراف والشفافية، وانتفاء المفاجئات، وتبادل المعلومات فيما بين الدول الأطراف في المعاهدة.

٢ - كما أن بولندا طرف في معاهدة السماوات المفتوحة، وهي معاهدة تضع نظاما للرقابة الجوية غير المسلحة على الرحلات الجوية، على كامل أراضي الدول الأطراف في المعاهدة. والهدف منه هو تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين حيث إنه يعطى لجميع الأطراف المشتركة، بغض النظر عن حجمها، دورا مباشرا في جمع ما يهمها من معلومات عن القوات والأنشطة العسكرية التي تهمها، وهو يشكل أحد أوسع الجهود الدولية المبدولة حتى الآن لتشجيع الصراحة والشفافية في القوات والأنشطة العسكرية. وقد شاركت بولندا أيضا في اتفاقات أخرى لتحديد الأسلحة التقليدية أبرمت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كوثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالمفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وهي وثيقة وضعت لتعزيز الثقة المتبادلة وتبديد المخاوف بشأن الأنشطة العسكرية، حيث إنها تشجع على الصراحة والشفافية في هذا الصدد. ذلك أن أحكام هذه الوثيقة بشأن تبادل المعلومات العسكرية عن القوات المسلحة للدول الأطراف وسياساتها الدفاعية وأنشطتها العسكرية وبخاصة حجم ميزانيات دفاعها، ومواقع وحجم وقوام وحداتها العسكرية وتشكيلاتها والإبلاغ عن مواعيد أنشطتها العسكرية السنوية والإخطار المسبق عن بعضها فضلا عن

إخضاع بعض الأنشطة العسكرية للمراقبة والتحقق من تلك المعلومات، إنما هي أحكام تعزز الشفافية والثقة من خلال توسيع نطاق التعاون فيما بين الدول على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣ - ولما كانت جمهورية بولندا عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تفي بالتزاماتها بموجب سياسته الخارجية والأمنية المشتركة كالاتزامات الناشئة عن برنامجه المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، أو الناشئة عن مدونته المتعلقة بقواعد السلوك في تصدير الأسلحة. وتشكل جميع هذه الاتفاقات والمبادرات عنصرا أساسيا من عناصر التعاون الرامية إلى تحقيق الأمن الأوروبي، وستظل أداة مهمة تعزز الأمن ما دامت هناك مخاطر عسكرية وأمنية حتى وإن تغير طابعها ونطاقها عما كانا عليه من قبل.

٤ - ونحن نولي اهتماما كبيرا لتدابير بناء الثقة والأمن على الصعيد الإقليمي. فالتدابير الثنائية من هذا القبيل تسهم دون شك في زيادة الشفافية والصراحة والثقة والأمن وفي إقامة وتوطيد علاقات حسن الجوار والتعاون في مجال الأمن وتحديد الأسلحة. وخير مثال على التعاون الناجح على الصعيد دون الإقليمي: الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية بولندا ومجلس وزراء أوكرانيا بشأن التدابير التكميلية لبناء الثقة والأمن، الذي تم توقيعه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ومجموعة تدابير بناء الثقة والأمن المكتملة لوثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ التي اعتمدها جمهورية بيلاروس وجمهورية بولندا، وتم التوقيع عليها في تموز/يوليه ٢٠٠٤. والقصد من هذين الاتفاقيين هو تعزيز الثقة والأمن وعلاقات حسن الجوار والأمن في منطقة وسط وشرق أوروبا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة أمور منها استقدام مراقبين لمراقبة الأنشطة العسكرية المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة والتي تقوم بها تشكيلات ووحدات القوات المسلحة، وعقد اجتماعات سنوية لإصدار توصيات تهدف إلى تحسين تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاقات، وتقييم مدى تنفيذها.

٤ - ولما كانت لبولندا تجربة إيجابية في تنفيذ النظام الأوروبي لتحديد الأسلحة التقليدية، فإنها تشجع بقوة سائر الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات لإبرام اتفاقات من هذا القبيل، إن لم تكن فعلت ذلك. ثم إننا نؤمن إيمانا جازما بأنه إذا ما عززت ووسعت الدول تعاونها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ونفذت الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي دخلت أطرافا فيها، فإنها تكون قد ساهمت بذلك في زيادة تعزيز الثقة فيما بينها، فضلا عن تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وداخل مجتمع الأمم المتحدة ككل. ونحن نعلن من جانبنا، أننا مستعدون لأن نتقاسم مع الدول المهتمة الخبرات التي اكتسبناها في أثناء التفاوض على اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية وتنفيذها.

بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

- ١ - يشدد القرار ٦٠/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على أهمية اتباع الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن.
- ٢ - وترى بوليفيا أن تدابير بناء الثقة لا غنى عنها في إحلال الهدوء في المنطقة بما يساهم في إحلال ذلك الهدوء على الصعيد العالمي، وترى أن هذه التدابير يجب تنفيذها ونشرها بغرض تعريف جميع الدول بها.
- ٣ - ومن الأهمية بمكان أن يتوافر لهذه التدابير هيكل يقوم على مبادئ الشفافية والتحقق والتفاهم والتعاون المتبادل، مما يهيئ مناخا يساعد على زيادة التقارب السياسي والاقتصادي بين بلدان المنطقة.
- ٤ - وتؤمن بوليفيا إيمانا جازما بضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية لحل أي مشاكل قد تشور بين دول المنطقة. فتدابير بناء الثقة ينبغي أن تتحول إلى أعمال ترمي إلى الحد من المنازعات والتهديدات، بل وتزيلها وذلك، بإبداء قدر أكبر من الانفتاح على الترتيبات والالتزامات المقطوعة فيما بين الدول بغية إحلال أجواء الثقة والأمن فيما بينها بما يشيع مناخا من التعاون المتبادل ويجعلها تدافع عن مصالحها المشتركة، على غرار ما يحصل في الاتحاد الأوروبي حاليا.
- ٥ - وتنتهج بوليفيا سياسة خارجية تقوم على أساس التعايش السلمي والتفاهم والتعاون مع بلدان المنطقة.
- ٦ - أما على الصعيد دون الإقليمي، فإن بوليفيا ملتزمة التزاما قاطعا بإعلان سان فرانسيسكو دي كيتو، الموقع في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والذي تعهدت فيه الدول الأعضاء في جماعة الإنديز بإقامة منطقة سلام في الإنديز تضم الأراضي والمجالات الجوية والبحرية الخاضعة لسيادة ولاية إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا، وإعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية، والكيميائية والبيولوجية والألغام المضادة للأفراد، على أن تتوافر فيها الشروط اللازمة لتسوية جميع الصراعات بالطرق السلمية وعن طريق التشاور، أيا كانت طبيعة تلك المنازعات أو أسبابها.
- ٧ - ومن الضروري بالتالي أن تواصل إدارة شؤون نزع السلاح هذه المبادرة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق تلتزم به جميع الدول الأطراف.

سورينام

[الأصل: بالانكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - تدعو سورينام إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية.
- ٢ - تخضع وزارة الدفاع والقوات المسلحة في سورينام في عملهما لنظم تحدد سياستهما.
- ٣ - سورينام طرف في عدة اتفاقيات دولية بشأن مسائل نزع السلاح كالاتفاقيات التالية:

(أ) اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدءاً من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٦؛

(ب) اتفاقية الأسلحة البيولوجية بدءاً من ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛

(ج) معاهدة عدم الانتشار بدءاً من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦؛

(د) معاهدة ثلاثلوكو، بدءاً من ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

(هـ) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بدءاً من ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣؛

وتتولى وزارة الدفاع، بالتشاور مع وزارة الخارجية مسؤولية تقديم التقارير عن الالتزامات بموجب هذه المعاهدات. وسورينام لا تمتلك أسلحة دمار شامل (نووية أو كيميائية أو بيولوجية).

٤ - وقوات سورينام المسلحة هي الكيان الوحيد الذي يمتلك أسلحة تقليدية. وقد قدمت سورينام قائمة بما إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩٢، وقدمت بانتظام منذ ذلك الحين بشأنها تقارير لم تتضمن أي جديد لعدم وجود أي مشتريات جديدة.

٥ - وفيما يتعلق ببرنامج تعليم وتدريب العسكريين في الخارج، فإن لسورينام اتفاقات ثنائية مع:

- فرنسا بشأن تبادل الأفراد العسكريين لعقد دورات منتظمة للتدريب المتقدم في حرب الغابات
- هولندا فيما يتعلق مثلاً بدورات للتدريب على حرب الغابات
- الولايات المتحدة:

- (أ) في إطار البرنامج الدولي لتعليم وتدريب العسكريين الذي يقدم لنبذة من العسكريين الأجانب والمدنيين ذوي الصلة منحا للتدريب في الولايات المتحدة، وفي بعض الحالات، في مرافقها العسكرية في الخارج؛
- (ب) في إطار مناورات وتدريبات مشتركة ينتقل فيها جنود من الولايات المتحدة إلى بلدان أجنبية لإجراء مناورات مشتركة مع جنود تلك البلدان؛
- (ج) في إطار عملية "تريد وندز" التي تخصص فيها الأموال للتدريب العسكري في منطقة البحر الكاريبي؛
- (د) في إطار أنشطة القيادات التقليدية التي تخصص فيها الأموال لإقامة صلات فيما بين العسكريين وإجراء أنشطة تدخّل في هذا المنحى الغاية منها تشجيع المؤسسات العسكرية والقوات العسكرية للدول الأخرى على إبداء مزيد من الانفتاح على الديمقراطية؛
- (هـ) في إطار عمليات حفظ السلام. وهي تجمع العسكريين من الولايات المتحدة مع جنود من دول أخرى للقيام بعمليات لحفظ السلام. وتشارك سورينام في البرنامج الذي تديره الولايات المتحدة للتدريب على حفظ السلام ولكنها لا تشارك في أي من عمليات حفظ السلام القائمة حالياً. وفيما يتعلق بالחסائر والإصابات في هايتي (١٩٩٥)، شاركت سورينام في بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وكانت ممثلة فيها ضمن الوحدة الهولندية؛

- البرازيل: التعليم والتدريب؛
- اندونيسيا: التعليم والتدريب؛
- فترويل: التعليم والتدريب.

٦ - ولسورينام اتفاقات ثنائية مع الدول المجاورة بشأن أمن الحدود لوضع حد لتهريب السلع، واحتياز الحدود بصورة غير مشروعة وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، هناك دوريات نهريّة دورية بين غيانا الفرنسية وسورينام تسير في نهر ماروايني (الحد الفاصل بين سورينام وغيانا الفرنسية) وهناك محادثات مع البرازيل بشأن كيفية تأمين حدود سورينام الجنوبية.

٧ - وسورينام طرف منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وخلال الحرب الأهلية التي وقعت عام ١٩٨٦، زرع عدد من الألغام البرية داخل الأراضي الوطنية. وقد تم إزالة

١٠٠٠ لغم تقريبا. واتخذت عملية إزالة الألغام في البداية شكل جهود دولية تدعمها حكومتا البرازيل وغيانا اللتان تبرعتا بمعدات إزالة الألغام، في حين قدمت هولندا الدعم المالي. أما أنشطة إزالة الألغام، فقد نفذها أفراد من القوات المسلحة لسورينام وقدم لهم الدعم التقني أفراد من الجيش البرازيلي، وأشرفت عليها منظمة الدول الأمريكية. وقد تم تدمير الفخاخ والأسلحة والألغام مما مكن السكان من العودة إلى ديارهم. وكان الجيش السورينامي هو الذي بدأ في الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بالاشتراك مع جيش هندوراس في إتمام عملية إزالة الألغام المتبقية في حقول الألغام في سورينام (تحديدا في ستولكوريفر من مقاطعة كورنوبيني).

٨ - وسورينام طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، من الجدير بالذكر أن سورينام لا تملك مصانع لصنع الأسلحة. فهي تستورد أسلحتها النارية ومكونات هذه الأسلحة وذخائرها. وقد وضعت سورينام منذ أمد بعيد تشريعات صارمة لمراقبة الأسلحة النارية. وتتكون هذه التشريعات من قواعد ومعايير وقوانين تغطي توريد وتصدير الأسلحة النارية ومراقبة شحنها وتغطي مكونات الأسلحة وذخائرها، ومراقبة مبيعات هذه الأسلحة؛ والتحقق من استيفاء باعتهام ومستعملها للشروط المطلوبة، والتحقق من استيفاء شروط تسجيل المبيعات؛ وأحكاما تمنع تداول أنواع محددة من الأسلحة؛ وعقوبات شديدة على حيازة الأسلحة دون رخصة وعلى إساءة استعمالها.

٩ - وتندرج سورينام في فئة الدول الجزرية الصغيرة نظرا لضآلة حجم سكانها نسبيا، وصغر حجم اقتصادها وقدرتها الصناعية ونتاجها المحلي الإجمالي، وطول حدودها الذي قد يثير بوجه خاص مخاوف أمنية من أن تتحول تلك الحدود إلى مسرح للأنشطة المتصلة بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. غير أن سورينام تظل قادرة على أن تتحول، بفضل مواردها الغنية، إلى بلد ينمو اقتصاده باطراد. وسورينام طرف في عدة اتفاقيات لمكافحة الإرهاب الدولي كاتفاقية لاهاي واتفاقية وبروتوكول مونتريال، واتفاقية طوكيو، واتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة أخذ الرهائن واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

وقد قامت سورينام أيضا بتنفيذ مدونة لقواعد أمن المطارات والموانئ.

موريشيوس

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تؤيد جمهورية موريشيوس، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، تأييدا كاملا العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحفظ السلام والأمن الدوليين. بما يعود بالفائدة على جميع الشعوب دون تمييز.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٦٠ بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، شارك في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ فريق من جهاز شرطة موريشيوس في برنامج تقديم الدعم التقني والمساعدة المالية واللوجستية إلى جزر القمر لمساعدتها على تعزيز السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، تشارك موريشيوس على نحو نشيط في لجان إقليمية وأخرى دون إقليمية تعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كالاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي. كما أن جهاز شرطتها عضو في منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، وفي الإنتربول حيث تُبذل جهود كبيرة لتوحيد معايير عمل الشرطة وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة.